ديوانية: قراءة عامة في المشهد الانتخابي الأردني 2020

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، تشرين الثاني 2020

تأتي هذه الورقة كنتاج لديوانية بعنوان "قراءة عامة في المشهد الانتخابي الأردن 2020 "، مبادرة ديوانيات هي إحدى مبادرات معهد غرب آسيا وشمال افريقيا وشبكة المدن القوية في الأردن والتي تهدف الى تنظيم سلسلة حلقات نقاشية من شأنها البحث في آفاق إنضاج الخطاب العام، وتبادل الأفكار والخبرات، وإيجاد الفرص المتعلقة ببرامج محاربة الفكر المتطرف، وبناء التضامن والسلم المجتمعي في كل من محافظات إربد والكرك والزرقاء.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA Institute

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كليا أو جزئيا وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم االتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلفون: بارق محادين وروعة معمر

طبع في عمان، الأردن
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن 2020©
صنع في الأردن

جدول المحتويات

ديوانية: قراءة عامة في المشهد الانتخابي 2020 2
المحور الرسمي: العملية الانتخابية من منظور وزارة الإدارة المحلية في الأردن..... 2
المحور الفني: مركز الحياة – راصد 3
المحور السياسي ومشاركة المرأة..... 5
مداخلات المشاركين..... 6

ديوانية: "قراءة عامة في المشهد الانتخابي 2020"

على ضوء الانتخابات البرلمانية الأردنية التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق 10 من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، نظّم معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا عبر تقنية زوم جلسة حوارية "ديوانية" تحت عنوان: قراءة عامة في المشهد الانتخابي 2020. شارك في الديوانية ثلاث جهات رسمية وأهلية متنوعة، قدموا خلالها قراءتهم للمشهد الانتخابي ووضعوا عدد من التوصيات السياساتية المتعلقة بالمشاركة السياسية عمومًا. يستعرض هذا الملخص السياساتي أبرز النقاط والملاحظات التي وردت خلال الديوانية، ويوثق الملاحظات التي وردت من قبل المشاركين وأعضاء شبكات الوقاية المجتمعية في ثلاث محافظات أردنية: اربد والكرك والزرقاء. وقد تم تصنيف محاور الديوانية إلى ثلاثة: **محور رسمي وفني وسياسي مرتبط بمشاركة المرأة.**

هذا وقد جاء اختيار موضوع الديوانية لهذا الشهر إدراكًا من شبكات الوقاية المجتمعية لأهمية المشاركة السياسية في الوقاية من التطرف العنيف. ذلك أن الأدبيات المختلفة تشير إلى ضعف أو غياب المشاركة السياسية كأحد العوامل المساهمة في عملية التطرف العنيف نظرًا لارتباطها بإطار التهميش الأوسع الذي يساهم في دفع الأفراد نحو هذا المسار. وقد كان ملفتًا لهذه الدورة البرلمانية الانتخابية في الأردن ضعف نسب المشاركة عمومًا، وضعفها لدى الشباب والمرأة بشكل محدد. فكانت الرؤية أن يتم الخوض في تفاصيل هذا الضعف وأسبابه، وتقديم قراءة مختصة من قبل الخبراء المعنيين خلال المساحة النقاشية الآمنة التي تفردها الديوانيات.

يشار إلى أن مبادرة الديوانيات هي إحدى مبادرات معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وشبكة المدن القوية في الأردن والتي تهدف الى تنظيم سلسلة حلقات نقاشية من شأنها البحث في آفاق إنضاج الخطاب العام، وتبادل الأفكار والخبرات، وإيجاد الفرص المتعلقة ببرامج محاربة الفكر المتطرف، وبناء التضامن والسلم المجتمعي في كل من المحافظات المشمولة في المشروع. من الجدير بالذكر كذلك أن شبكة المدن القوية هي إحدى برامج معهد الحوار الاستراتيجي المدعومة من الحكومة الهولندية ويتم إدارتها بالأردن – وبالشراكة مع وزارة الإدارة المحلية – من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

المحور الرسمي: العملية الانتخابية من منظور وزارة الإدارة المحلية في الأردن

ممثلًا عن وزارة الإدارة المحلية، تحدث المهندس توفيق الخواطرة، مدير التطوير المؤسسي وضبط الجودة، عن ثلاثة أدوار رئيسة اضطلعت بها الوزارة خلال الانتخابات البرلمانية 2020:

1. أولًا، قامت الوزارة بدور شبيه بباقي وزارات الحكومة الأردنية بموضوع تقديم الدعم اللازم للهيئة المستقلة للانتخابات، وذلك بوقوفها على الحياد بمسافة متساوية من جميع المرشحين وعدم تنفيذ أي خدمة قد تعتبر مجاملة انتخابية وتسهيل مهمة الناخبين والهيئة المستقلة في تنفيذ أعمالها.

2. ثانيًا، الدور الأكبر للوزارة تمثّل بالدور التنفيذي والميداني. ذلك أن قامت الوزارة عبر 100 بلدية بتقديم الدعم والموارد كاملة تحت تصرف الهيئة المستقلة للإنتخاب، حيث كان وجود البلديات مسهل للعملية الانتخابية وتراوحت مسؤولياتها بين تجهيز وتعقيم المواقع الانتخابية قبل وبعد عملية الانتخاب وتواجد الأقسام المعنية في موضوع الكفالات من المرشحين وتسهيل مهمة المرشحين في الحصول على براءة الذمة أو أي أمور أخرى يتطلبها قانون الانتخاب. علاوةً، فقد كان للوزارة دور رئيس، مارسته من خلال البلديات، فيما يتعلق بموضوع تنظيم الدعاية الإنتخابية وإتاحة الأماكن للدعاية الانتخابية والحفاظ عليها وعلى عودتها لطبيعتها بعد إنتهاء الانتخابات.

3. ثالثًا، الدور الرقابي والمتابعة والتقييم. هنا، قامت الوزارة برصد الدروس المستفادة من الإنتخابات النيابية وقانون الإنتخاب من أجل تلافي الأخطاء أو الهفوات التي يمكن أن ترد في هذا القانون عند قيام الوزارة بإقرار قانون

الإدارة المحلية الجديد الذي من المتوقع أن يتم عرضه على مجلس النواب الأردني عند التئامه. عليه، أشار المهندس توفيق إلى أن الوزارة تنتظر في جميع التقارير المتعلقة بتقييم ومراقبة العملية الإنتخابية حتى تكون مدخل يمكن الاستهلال به عند بدء مناقشات قانون الإدارة المحلية.

للاستفاضة، تم سؤال المهندس توفيق من قبل الباحثة إسراء الشيّاب من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا حول المساهمة المحتملة لقانون الإدارة المحلية عند إقراره بالتعديل على قانون الانتخاب. في هذا الصدد، أشار المهندس إلى أن الوزارة تنظر إلى هذه النقطة من منظور الخبرة التشريعية المتراكمة؛ بمعنى أن العملية الانتخابية المؤخرة أتاحت لوزارة البلديات متابعة التقارير والإحصائيات ذات الصلة من أجل تحديد سبل رفع نسبة الاقتراع في الانتخابات البلدية – أي الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية التي حصلت من أجل تجويد العملية الانتخابية البلدية القادمة.

وفيما يتعلق ببناء الشراكات بين الهيئة المستقلة للانتخابات وباقي مؤسسات الدولة الأردنية من أجل تطوير العملية الانتخابية القادمة، أشار المهندس توفيق إلى إن هذا المحور يجب أن يوجّه إلى الهيئة المستقلة للانتخابات. ذلك أنه عندما استلمت الهيئة المستقلة ملف إدارة الانتخابات من وزارة الداخلية قامت بمعاملة وزارة الداخلية كزبون تقوم بتأدية خدمة له، كما كان الحال مع باقي الوزارات المعنية آنذاك. أي أن الموضوع لم يكن تشاركياً في البدء، بيد أن المساحة للتشاركية بشكل أكبر لم تزل قائمة في المرحلة التشريعية القادمة. الهيئة المستقلة جاءت لفرض معايير دولية وممارسات فضلى في عملية إدارة الانتخابات، فبالتالي تعاملت مع المؤسسات التي لها إرث في إدارة العملية الانتخابية على أنها فقط مصدر للمعلومات ومسهلة للعملية وليست شريك.

المحور الفني: مركز الحياة – راصد

ممثلًا عن مركز الحياة – راصد، تحدث مدير برنامج الانتخابات في المركز الأستاذ عمرو النوايسة عن قراءة المركز للشق الفني من العملية النيابية واستعرض بعض نتائج تقريرهم الشامل للعملية الانتخابية. أستهل الأستاذ عمرو حديثه بالتأكيد على أن الأردن كدولة ومؤسسات سواء رسمية أو غير رسمية استطاع بكل ثقة وكل اقتدار أن يجري انتخابات نيابية في ظل جائحة كورونا وتحديات جيوسياسية تعصف في المنطقة والإقليم. فضلًا عن التحديات الاقتصادية الداخلية، وهذا كان نتاج جهد كبير مبذول سواء من الهيئة المستقلة للانتخاب أو شركاؤها ومساندوها من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني قاطبة ممن كان لهم دور فاعل في مراقبة هذه الانتخابات وضمان نزاهتها.

في التفصيل، عمل مركز الحياة – راصد على مراقبة العملية الانتخابية يوم الاقتراع من خلال 2,500 مراقب محلي توزعوا ما بين غرف الاقتراع ومشرفي المراكز ومراقبين متحركين على مستوى المدارس والمراكز، وقاموا بجمع الحوادث والملاحظات والمخالفات بشكل عام. لهذا الغرض، تم إنشاء تطبيق خاص لهؤلاء الراصدين يتم من خلاله تعبئة النماذج المخصصة لعملية المراقبة ومن ثم إيصالها لغرفة العمليات والعمل على تحليلها وانتاجها وإعادة صياغتها لتكون على شكل بيان صحفي يتم توزيعه بكل شفافية للإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وكل من هو مهتم بالشأن الانتخابي.

جزء من المشهد الانتخابي تمثّل للأسف بمجموعة من المخالفات المرتبطة بعمليات شراء الأصوات التي رصدها المركز وقام بإيراد العديد منها للهيئة المستقلة للانتخاب. مع الثناء على أن الهيئة المستقلة عملت بشكل حثيث على متابعة قضايا عمليات شراء الأصوات واستخدام المال الفاسد، علمًا أن هذه القضايا باتت في حكم يد القضاء الأردني من أجل البت فيها.

أما بالنسبة للمشهد البرلماني الـ 19، فقد أشار الأستاذ عمرو إلى عدد من الملاحظات التي لا بد من تسليط الضوء عليها وهي:

1- أننا نشهد في هذا البرلمان تقريباً أكثر برلمان يحتوي على برلمانيين شباب أو قريب من سن الشباب إذ أنه يحتوي على 15 برلماني وبرلمانية عمرهم ما بين 30 – 40 عاماً. وإذا ما قورن هذا الرقم بالبرلمان السابق الـ 18 يظهر الضعف في البرلمان السابق من هذه الزاوية إذ احتضن 7 أو 8 برلمانيين فقط يمكن تصنيفهم بفئة الشباب. عليه، فإن هذه السمة للبرلمان الحالي تعد مؤشر على صانع القرار أخذه بعين الاعتبار ذلك أن

الشباب استطاعوا زيادة تمثيلهم ووصولهم إلى مجلس النواب رغم المعيقات القائمة بالقانون الحالي للانتخاب. بالتالي، فإن فرصة تعزيز المشاركة السياسية للشباب من شأنها أن تتسع إذا ما اتجه صانع القرار إلى خفض سن الترشح من 30 عامًا كما ينص القانون الحالي، إلى 25 عامًا كما هو مأمول ومتطلب من فئة الشباب. لذلك، يجب العمل على أن يكون هناك تواجد أكبر لهذه الفئة العمرية من خلال التركيز عليهم ومساعدتهم في بناء قدراتهم، على مستوى المحافظات والعاصمة، حتى نشهد في البرلمان القادم نسبة أعلى من التمثيل الشبابي.

2- البرلمان الـ 19 يحتوي على 98 وجهاً جديداً يدخلوا البرلمان الأردني لأول مرة وهؤلاء البرلمانيين والبرلمانيات يجب أن نعطيهم 100 يوم حتى نستطيع أن نقيّم أداؤهم ونرى مداخلاتهم في الجلسات النيابية. وهم بحاجة لدعم ومساندة المؤسسات ذات الصلة من حيث بناء قدرات النواب الجدد، حيث ليس لدى جميعهم الخبرة الكافية للدخول في مسار الرقابة والتشريع والتعامل مع الحكومة والسلطة التنفيذية، وهذا كله ليس بهين على النواب الجدد فيجب أن نقف جميعاً مساندين لهم لضمان تمثيلهم الحقيقي لنا داخل مجلس النواب ليقدموا دورهم الرقابي على السلطة التنفيذية.

3- لم تستطع الأحزاب الأردنية إيصال أكثر من 12 برلمانياً وبرلمانية ممن ينتسبون للأحزاب السياسية، حيث أن عدد الأحزاب التي وصلت إلى البرلمان الأردني الحالي هم 4 فقط من أصل 48 حزب سياسي. وفي هذا دعوة ملحة لصانع القرار وللأحزاب السياسية على حد سواء للبحث في أسباب هذا الضعف الحزبي ومعالجته في الدورات الانتخابية القائمة.

4- فيما يخص موضوع مشاركة المرأة السياسية، للأسف لم تشهد هذه الدورة الانتخابية نجاح أي سيدة خارج نطاق المقاعد المخصصة لها (الكوتا النسائية) وهي 15 مقعداً كما حددها قانون الانتخاب الأردني. وحتى برلمانيات المجلس ال 18 والتي وصل عددهن إلى 20 سيدة لم يعد منهن إلا سيدة واحدة وهي سعادة النائب صفاء المومني، والتي عادت من البرلمان السابق الـ 18 لكن عبر مقعد الكوتا النسائية هذه الدورة، وليس بمقعد تنافسي كما كان الحال في الدورة السابقة. عليه، يمكن رصد تراجعاً حقيقياً في مستوى تمثيل السيدات داخل البرلمان ويجب البحث في أسباب هذا التراجع في مستوى تمثيل المرأة الأردنية سياسيًا وما هي الأدوات التي يمكن تقديمها لتمكين المشاركة السياسية للمرأة، وصولًا إلى معالجة الخلل التشريعي أو التنفيذي القائم.

5- يقف البرلمان القادم الـ 19 عشر أمام تحدياتٍ عديدةٍ وصعابٍ تنتظره واستحقاقات بارزة أهمها: استحقاق إقرار قانون الموازنة العامة الذي سيكون الشهر الحالي كانون الأول/ديسمبر في أروقة مجلس النواب، بالإضافة إلى قانون الإدارة المحلية الذي وصل إلى نهاياته في المجلس الـ 18 ولم يبقى به إلا بعض النقاشات في اللجنة الإدارية والقانونية قبل إقراره من قبل مجلس النواب، آخذين بعين الاعتبار التغييرات المتعددة التي طرأت عليه من خلال دمج مجلس المحافظات والمجالس البلدية. علاوة على ذلك، يقف البرلمان الأردني اليوم أمام استحقاقات الوضع الاقتصادي الجسيمة؛ فالأردن يعيش اليوم في منعطف خطير اقتصادياً بسبب جائحة كورونا وما سبقها من تراكم للفشل الاقتصادي للحكومات السابقة. لذلك، فالحاجة اليوم غدت ماسة لبرلمان قوي يساند الحكومة ويشرع ويراقب على ادائها الاقتصادي بالذات.

6- انخفاض نسب المشاركة في هذه الانتخابات إلى 30% بعد أن كانت 36% في عام 2016. وهنا، يمكن الإشارة إلى ثلاثة عوامل رئيسية أسهمت في خفض نسب المشاركة:

- جائحة كورونا، حيث أن فئة كبار السن والأشخاص الذين يعانون من الأمراض أحجبوا عن الانتخابات خوفاً على صحتهم، وهو حقهم بكل تأكيد.
- زيادة أعداد الناخبين؛ في عام 2016 كان في الأردن 4.1 مليون يحق لهم الاقتراع، اليوم الأرقام تشير إلى وجود 4.6 مليون ناخب/ة يحق لهم الاقتراع. بالتالي، فإن الزيادة في عدد الناخبين من شأنه أن يقلل من نسبة الاقتراع إذا ما اعتكف هؤلاء عن التصويت.
- انخفاض نسبة الثقة ما بين مجلس النواب والمواطن الأردني وذلك بسبب سوء ممارسات وأداء عدد من البرلمانيين والبرلمانيات في المجلس الـ 18 وما سبقه من مجالس.

المحور السياسي ومشاركة المرأة

تحدثت عن هذا المحور سعادة العين والوزير السابق، والرئيس التنفيذي لجمعية معهد تضامن النساء الأردني معالي السيدة أسمى خضر، وقد أشارت مداخلتها إلى عدد من الملاحظات الفنية كذلك على عملية الانتخاب.

في بداية الحديث، أكّدت السيدة أسمى على ما ورد سابقًا في حديث الأستاذ عمرو حول نسب الاقتراع والمشاركة والثقة بالمجالس النيابية عمومًا. إذ أشارت إلى أن نسبة المقترعين والمقترعات حتى في الدورات الانتخابية السابقة كانت متدنية، ونحن نتطلع لزيادة أعداد المقترعين والمقترعات في المرات القادمة حتى في وجود تحديات مثل أزمة كورونا والظروف الاقتصادية الضاغطة التي كان لها انعكاس واضح ومباشر على نسب المشاركة؛ فالبعض أفادوا بأنهم لم يمتلكوا "أجرة الطريق" من أجل الوصول إلى المراكز الانتخابية. بالإضافة طبعًا لعامل تدني مستوى الثقة في قدرة المجلس النيابي على تلبية طموحات المواطن وهي طموحات مشروعة والعجز عن مواجهتها هو أمر أيضاً يستحق الوقوف عنده.

أما بخصوص التوقيت، فقد أشارت المتحدثة إلى أنه بلا شك تمكنت الهيئة المستقلة للانتخاب من عقد انتخابات تميزت على الأقل في الغالبية العظمى بإجراءات مراعية لمتطلبات الصحة السلامة العامة، وهذا أمر شديد الأهمية إذ تم رصد تنظيم جيد ورقابة واسعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني مثل مركز الحياة – راصد وتحالف "عين على النساء" الذي أطلق مبادرات تدريب متعددة وكلّف ما يزيد عن 1,250 شاب وشابة من كل محافظات المملكة للمشاركة في عملية الرقابة على الانتخابات.

مع ذلك، لم يخلو مسار العملية الانتخابية من تسجيل ملاحظات من قبل "عين على النساء" ومراقبيها في الميدان في مختلف المحافظات، ولم تخلو تقاريرهم من ملاحظات جدية يجب الإشادة بها وبجهود واستجابة الهيئة المستقلة عبر الخط المفتوح طوال يوم الانتخاب، والتعامل مع هذه الشكاوي المتعلقة بالمال السياسي وشراء أصوات على أبواب المراكز، مشيرةً إلى أنّه تم إحالة عدد من هؤلاء إلى المدعي العام على أمل أن تصدر أحكام بحقهم تعيد ثقة المواطن بأن هذه المخالفات لا تمضي دون ردع.

أما بالنسبة للدعاية الانتخابية، فقد أوضحت إلى أنّه شهدنا عدم توقفها قبل 24 ساعة من الانتخابات (كما ينص قانون الانتخاب) وقد بقيت مستمرة مع ملاحظة وجود لافتات المرشحين على أبواب المراكز وجدران المدارس التي تم فيها الاقتراع رغم عدم قانونية هذه الممارسة. ومع الثناء على قيام أمانة العاصمة بإزالة اللافتات الانتخابية، إلّا أن هذا التحرك جاء متأخرًا في اليوم اللاحق للانتخابات، بينما ينص القانون على وجوب إتمام هذا منذ لحظة الدخول في "الصمت الانتخابي" من أجل ضمان عدم التأثير على قرار وتوجهات المقترعين. وعلاوةً على التأثير من عدمه، فإن هذا التحرك المبكر كان غاية في الأهمية نظرًا إلى مخالفتها للقانون، وبالتالي فإن عدم التعامل معها بجدية هو أحد أسباب فقدان الثقة الآنف ذكرها.

سياسيًا، وفيما يتعلق بشق مشاركة المرأة ودورها في العملية الانتخابية، فقد أشارت المتحدثة إلى وجود عدد من محاولات التأثير على قرار المقترعات النساء عن طريق تهديدهن أو اغراءهن ماديًا. دون إغفال خسارة النساء لـ 5 مقاعد نيابية في المجلس الحالي وانخفاض نسبة مشاركة المرأة التي كانت بالأساس 15.4% إلى 11.5% في هذه الدورة. هذا ولم تحظى النساء إلا بمقاعد الكوتا، كما أورد الأستاذ عمرو سابقًا، وعدم نجاحها في أي مقعد تنافسي خارج دائرة الكوتا النسائية. وهو ما يعيد إلى الأذهان قيمة وأهمية رفع نسبة مقاعد الكوتا المخصصة للنساء إلى 30%، وهي النسبة التي سميت دولياً بالكتلة الحرجة القادرة على التأثير، وهو ما لم يتم للآسف في الأردن مع بقاءنا في إطار 15 مقعد نسائي فقط.

كذلك، فقد انخفضت نسبة عدد الأصوات التي حظيت بها النساء في عضوية المجلس إلى 39% عن الدورة الانتخابية السابقة، والسبب يعود إلى العمل بموجب ذات قانون الانتخاب كما في الدورة السابقة (رغم أنّ تغييره كان مطلب سياسي بالنسبة للنساء لضمان استقرار الوضع القانوني والتشريعي) بيد أن الاختبار بيّن أن هناك نقاط ضعف عديدة انعكست سلبًا على مشاركة المرأة السياسية، يمكن تلخيصها بالتالي:

1. عدم امكانية الترشح خارج القوائم؛
2. حجب الأصوات عن المرشحات النسائية في القوائم الانتخابية؛
3. عجز العديد من النساء عن تشكيل قوائم مستقلة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة؛
4. وجود النساء على القوائم كان بالمجمل شكلي. حيث أن المصوتين للقائمة أو للأقوياء في القائمة هذه المرة لم يصوتوا للمرأة، نظرًا لأن الدورة الانتخابية الماضية استطاعت 5 نساء مرشحات على القوائم بالفوز بالمقعد التنافسي خارج الكوتا على حساب الرجل، مما شكل تهديدًا لفرص هؤلاء المرشحين. عليه، رصدنا هذه الدورة الانتخابية وعي أكبر من المرشحين بأنهم إذا حجبوا الصوت عن المرشحة فهذه فرصة أفضل لهم تبديداً لمخاوف التصويت للمرأة وفوزها على المقعد التنافسي. كان هناك تنافس ولكنه بين أفراد القائمة كذكر وأنثى وكانت الرغبة هي استئثار الذكور بالأصوات ومن ثم المقاعد التي يفوز فيها المرشح أو المرشحة بالتنافس. والدليل على ذلك أن حتى من فازت بالتنافس في المرة الماضية هذه المرة لم تفز إلا عن طريق الكوتا وانخفضت نسبة الأصوات التي حصلت عليها بصورة كبيرة جداً؛
5. ارتفاع عدد المرشحات. يوجد مؤشر ايجابي في ارتفاع عدد المرشحات أي في استعداد النساء لتحمل المسؤولية الوطنية والسياسية في التصدي للعمل الرقابي والتشريعي في أعلى مستوياته وهو مجلس النواب وبالتالي مجلس الأمة، بيد أن التزاحم العالي أفضى إلى تشتت الأصوات فمن كان يرغب بالتصويت لامرأة لأنه مقتنع/ة بأهمية وصول النساء للبرلمان كان أمامه عدد واسع من المرشحات فتشتت الأصوات وبالتالي لم تحظ واحدة بالذات على العدد اللازم حتى تحصل على مقعد؛
6. عوامل ارتفاع نسب ترشيح النساء كان منها الاغراءات المالية التي قدمت لترشيح النساء والشباب حيث تم الترويج لهذه القوائم على انها ممثلة وتضم نساء وشباب، وخاصة لدى قوائم الأحزاب السياسية التي خصص لبعضها الدعم المادي الرسمي، لكن هذا أدى في النهاية إلى تقليل فرص النساء والشباب على حد سواء.

مداخلات المشاركين

علاوةً على ما سبق من المتحدثين، فقد امتازت الديوانية كذلك بمداخلات قيّمة تم تقديمها من المستمعين والمشاركين في الجلسة الحوارية. إذ قدّم ضابط ارتباط شبكة الوقاية المجتمعية في محافظة إربد الأستاذ إسماعيل الحوري تساؤلًا حول تقييم مركز الحياة – راصد للملاحظات الواردة بخصوص العملية الانتخابية، خاصة مع وجود تشكيك بالنتائج في بعض الدوائر الانتخابية ورصد عدد من الفيديوهات المسربّة في الدائرة الانتخابية الأولى في محافظة إربد على سبيل المثال.

بدورها، أشارت المحامية أحلام المسنات عضو شبكة الوقاية المجتمعية في محافظة الكرك إلى أن انخفاض كلفة نفقة الحملات الانتخابية بسبب الجائحة وعدم السماح بإقامة التجمعات أدى إلى تشجيع النساء على خوض المعركة الانتخابية؛ ذلك أنه لم يكن لدى البعض منهن الملاءة المالية الكافية لخوض الانتخابات في الظروف المعتادة قبل الجائحة، والتي تتطلب فيها الحملات الانتخابية صرف مبالغ مرتفعة وتوفّر مساحة كبيرة للمال السياسي وأدواته. وقامت بمشاركة تجربة إحدى القوائم النسائية بالكامل والتي تنافست في محافظة الكرك، معللةً عدم حصول هذه القائمة على عدد مرتفع من الأصوات نظرًا إلى النظرة الذكورية السائدة للمرأة وعدم الثقة بقدرتها على الخدمة العامة بمواقع متقدمة. لهذا، أوصت المحامية بضرورة الإبقاء على الكوتا النسائية وزيادة عدد المقاعد المخصصة لها، حيث أنّها تشكل ضامن لوصول المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية. وهذه نقطة تم مشاركتها والتأكيد عليها كذلك من قبل السيدة خولة الكلالدة من محافظة الطفيلة، حيث ارتأت أن يكون عدد المقاعد المخصصة للسيدات في المجلس أكثر من 15 مقعد فقط، حيث أنه عدد قليل لا يشكل ثقل في المجلس أو عاملًا حاسمًا عند تشريع القوانين واقرارها، فالقانون هنا مجحف بحق المرأة وخاصة فيما يتعلق بموضوع القوائم.

لدى الغالبية العظمى من المشاركين، كان واضحًا بأن الجزء الأكبر من الخلل القائم يتمثل في قانون الانتخاب. فهذا القانون، بوجهة نظر الأستاذ سليمان الخوالدة، يقوم بتعزيز المناطقية والعشائرية والمحاصصة. وعليه، يجب طرح سؤال ما دور الشباب في تغيير هذا القانون وتعديله؟ حيث أن دور الشباب تم تحديده بأن يكونوا ناخبين لا مترشحين. حتى بالنسبة للأحزاب السياسية والنساء، يعتقد الأستاذ سليمان بأن القانون يحد من وصولهم للبرلمان.

ختامًا، وصّف الشاب قصي بليبلة الوضع القائم بقول: نحن أمام خيارين؛ الخيار الأول هو أن ننظر لهذه الانتخابات ونحلل قانون الانتخابات والخلل فيها والمشاكل التي أعتبرها نتيجة لا سبب، مثل تمثيل الشباب وتمثيل المرأة الذي هو أسبابه اجتماعية لم نقم بحلها، فالكوتا النسائية على سبيل المثال كانت من المفترض أن تكون مجرد مرحلة انتقالية ولكنها مستمرة منذ 19 عاماً ولم نتجاوزها لغاية اليوم، لأننا لم نحل المشكلة من جذورها. وذات القول يصح في التمثيل والمشاركة السياسية للشباب. أما الخيار الثاني فهو أن نقوم بتحليل هذه المشاكل من أكثر من زاوية واحدة فقط، وأن نلتفت على سبيل المثال لحقيقة أن هناك 70% من الشعب الأردني لم يشارك في العملية الانتخابية وعزف عنها. دون ذلك، من المحتمل أن يفقد الشعب ثقته ليس فقط في البرلمان وحسب، بل بالمنظومة الكاملة التي تنتج هذا البرلمان.

معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | info@wana.jo
www.wanainstitute.org